حركة إحياء المجتمع المدني السوري

نقد مقولات الليبراليين الجدد

. رياض زهر الدين * .

تقديم: قطيعة بلا مراجعة

شكّل انهيارُ الاتحاد السوفيتي السابق، وتفكُّكُ المعسكر الاشتراكي بين عاميْ ١٩٨٨ و١٩٩١، نقطةَ تحولٍ خطيرةً في مسار اليسار السوري. فقد تولّدتْ قناعةٌ عامةٌ بين أكثر صفوفه تقول بصحة نظرية «نهاية الإيديولوجيا» التي صيغتْ في منتصف القرن الماضي من قِبل عالم الاجتماع الفرنسي ريمون آرون بعد نشره كتاب **أفيون المثقفين** عام ١٩٥٥؛ وهي نظرية سيقوم ببعث الحياة فيها نبيُّ الليبرالية المعاصرة فوكوياما في كتابه **نهاية التاريخ** عام ١٩٨٩. وقد حدثتْ إثرَ ذلك سلسلةٌ من الانزياحات داخل صفوف اليسار السوري باتجاه الفلسفة الليبرالية بشقَّيْها. الليبرالية الجديدة ـ بصيغتها الريغانية والبوشية ـ أو ما يُعرف بليبرالية عصر العولمة؛ وليبرالية عصر التنوير الأوروبي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهي التي بَنَتْ مجدَها على نشر التفاؤل التاريخي بين الشعوب الأوروبية بقرب نيلها الحريةَ.

ولكنّ اللافت للنظر هو أنّ ذلك الانزياح عن المسار السابق حَدَثَ دون أن يكون مصحوبًا بمراجعةٍ نقديةٍ تؤسِّس لحدوث مثل تلك القطيعة مع الوعي الإيديولوجي السابق؛ فكان ـ بحقٍّ ـ «انتقالاً صامتًا» إلى الليبرالية، وكأنّ الأمر من البساطة بحيث لا يستدعي التوقُّف عنده. والحال أنّ كثيرًا من النخب المثقفة العربية لم تكفّ، طوال عقود القرن المنصرم، عن التعامل مع الفكر كسلاح لا يَحْمل أيَّ قيمة معرفية، ويُمْكنها نقلُه من الكتف اليسرى إلى الكتف اليمنى وبالعكس، كما تُنْقل البندقية، كلّما اقتضت مصلحتُها فعلَ ذلك.

في الساحة السورية أفصح ذلك التحولُ عن نفسه، في أعقاب وفاة الرئيس الأسد، ببروزه دعوةً إلى إحياء المجتمع المدني السوري. وقد حَمَلَ لواءَ هذه الدعوة، بشكل أساسي، تجمُّع ليبرالي أَخَذَ بالتبلور حديثًا على أنقاض هياكل الأحزاب اليسارية السابقة، مُنذرًا بقرب تفككها الكامل.

ولكنْ مع مرور الوقت اتضح وجودُ تباين جديّ في المواقف **داخل** ذلك التجمع الجديد حول رؤيته للإصلاح. فثمة تياران عريضان يخترقانه، هما:

ـ التيار الأول يعلن أنه يأخذ من الليبرالية شقَّها السياسي فقط، ويعادي رأسماليةَ عصر العولمة، ويفضّل أن يقتصرَ برنامجُه على مطالبة السلطة بإجراء سلسلة من الإصلاحات الديموقراطية على النظام السياسي القائم. لذلك يَرْفض وجودَ تقاطع بين برنامجه وأيّ مشروع خارجي للإصلاح. ولكنّ ذلك لم يَمْنعه من القول بوجود نموذج عالمي واحد «للمجتمع المدني» يمكن تطبيقُه على الواقع المحلي

ـ التيار الثاني لا يُخفي رغبتَه في الانفتاح غيرِ المشروط على العولمة، بشقَّيْها السياسي والاقتصادي. كما يَقْبل، بلا تردد، اشتقاقَ سياساته وبرامجه من سياسات قوى السوق العالمية [1]

في هذه الدراسة المكثّفة سنحاول فحصَ العديد من المفاهيم النظرية التي قام تجمُّعُ الليبراليين الجدد بالتبشير بها، مقتصرين على أفكار التيّار المناهض للعولمة فقط. نَفْعل ذلك مدركين أنّها مهمة شاقة، نظرًا إلى تعمُّد أعضائه خوضَ صراعهم السياسي والفكري من أجل الإصلاح بفكر حقوقي مجرَّد. فكرٍ يَحْمل مضامينَ ضبابيةً وملتبسةً، ويَسْتخدم الأدلجةَ بكثافة، برغم ادعاء أصحابه أنّه مضادٌّ للإيديولوجية.

وكمدخل نظري للحوار وكمادة تحليلية، فقد اعتمدنا على كتابٍ صَدَرَ حديثًا للأستاذ جاد الكريم الجباعي، بعنوان **المجتمع المدني هوية الاختلاف**. والأستاذ الجباعي هو أحد مؤسسي

---

* ـ كاتب سوري

١ ـ للتوسع في معرفة وجهة نظر ذلك التيار، راجع الأفكارَ التي يدعو إليها الباحثُ الاقتصادي السوري د. نبيل سكر في **ندوة الثلاثاء** الاقتصادي (٢٠٠٤/٥/٢٥)، ومجلة **النهج** رقم ٥٨ لعام ٢٠٠٠، وأفكار د. محمد رياض الأبرش في كتابه **الخصخصة** (دمشق دار الفكر، ١٩٩٩)

الليبراليون السوريون الجدد يخفضون التناقض الاجتماعي ليصبح مجرد تعارض ثقافي بين الطبقات

حركة إحياء المجتمع المدني السوري، ويُعدّ كتابُه المحاولةَ الأكثرَ اكتمالاً ووضوحًا في منطلقاتها، والأقلَّ أدلجةً بين العديد من مساهمات أعضاء الحركة. وهي تأتي في إطار التأسيس النظري لمدرسة «ليبرالية عربية» تَسْتلهم فلسفةَ عصر التنوير الأوروبي، وتُعنى بالتصدي لمشكلة التأخر الحضاري العربي.

مقولات الليبراليين الجدد

• المقولة الليبرالية الأولى تسعى إلى تأسيس مفهوم الدولة على فكرة القانون المجرَّد، فتصبح الدولةُ بذلك «مملكة القوانين.»[١] وهذه مقولة تحاول الاتّكاءَ على علم السياسة الغربي، الذي وَضَعَ تصورًا حقوقيًا مجردًا لبنية الدولة الليبرالية البورجوازية آملاً في أن يُكْسبه ذلك طابعًا علميًا وينفي عنه صفةَ الأدلجة. ولا بأس أن نَذْكر بعضَ هذه المفاهيم: مبدأ المواطنة، والحرية الفردية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، وسيادة الشعب، والدولة القومية، والحريات الأساسية[٢] ـ وكلُّها مفاهيم تريد أن تؤسِّس لفرضية تقول إنّ الدولة الليبرالية الحديثة لم تعد دولةً سياسيةً بل مؤسساتٌ للحقّ المجرّد. وهذا الأمر يقلِّص سلطةَ الحاكم فيجعل منه «موظفًا،» وذلك بواسطة فرض رقابة سلطة مؤسستيْن قانونيتيْن مستقلتيْن عن سلطة الدولة نسبيًا، هما السلطة القضائية والسلطة التشريعية. والنتيجة التي تريد التوصلَ إليها هذه المقولة هي أنّ الدولة الليبرالية ـ الحلم يجب أن تكون فوق الطبقات، أيْ دولةً للشعب بأسره

• المقولة الليبرالية الثانية تقوم بتأسيس مفهوم الحرية عبر ربطه بالحرية الفردية. وعندما شَعَرَ الليبراليون الجدد أنّ مقولة إنّ «الحرية الفردية تكافئ مَنْحَ الديموقراطية للشعب» رأيٌ غيرُ مقنع، حَوّلوا مشكلةَ الحرية إلى مشكلة «تعارُض ثقافي». بين الأكثرية التي تمارس الطغيانَ عندما تقوم بفرض ثقافتها على المجتمع بأسره، وثقافةِ الأقلية المقموعة.[٤]

• المقولة الليبرالية الثالثة تقول بوجود تعارض بين مفهوم «التضامن الاجتماعي» ومفهوم «التناقض» بين الطبقات الاجتماعية. وبذلك يتم تحميلُ نظرية الصراع الطبقي مسؤوليةَ التبرير الإيديولوجي لقيام أنظمة سياسية استبدادية.[٥] ولا فرق هنا، أَسُخِّرت سلطةُ الدولة في خدمة مصلحة الأكثرية أمْ سُخّرتْ في خدمة الأقلية؛ ففي كلتا الحالتين تبقى السلطة ديكتاتورية![٦]

بهذا الشكل يتم تبسيطُ التناقض الاجتماعي وخفضُه، ليصبح مجردَ تعارض ثقافي بين الطبقات. وفي ضوء ذلك المنطق يصبح مقبولاً القولُ بوجود تجانس في المصالح الاقتصادية بين الطبقات، فكلّ طبقة تؤدّي وظيفةً اقتصاديةً للبنية الاجتماعية **ككلّ** وهكذا تتكامل الوظائفُ الاقتصاديةُ وتلتقي، بدلاً من أن تتناقض وتتصارع!

ولكي يستوي التحليلُ أكثر، فإنّه يأتي مصحوبًا بتهشيم مفهوم «الطبقة الاجتماعية» وإعادةِ بنائه من جديد، في ضوء منهج بنيويّ وظيفيّ يحوِّل الطبقات إلى مجموعات منظومية (رياضية)، بحيث تغدو حركةُ عناصر المجموعات (الطبقات) حركةً حرةً وتَخْضع لإرادة الأفراد (العناصر). هنا يزول الفارقُ بين مجموعة وأخرى . إلاّ على الصعيد الكمي فقط بعدد عناصرها (أو أفرادها)، والوظيفة التي تؤديها للبنية ككل.[٧]

• المقولة الليبرالية الرابعة هي: «الديموقراطية أولاً، والديمقراطية أخيراً.» هنا تَغِيب عن برنامج التجمع الليبرالي المناهض للعولمة قضايا التنمية البشرية، وقضايا التنمية الاقتصادية

• المقولة الليبرالية الخامسة هي إدانة الفكر الإيديولوجي ووصمُه بـ «العقائدي» ولذلك تقوم تياراتُ الفكر الليبرالي باستخدام خطاب حقوقي

١ ـ ٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ ٥ ـ ٦ ـ ٧ ـ جاد الكريم الجباعي، **المجتمع المدني هوية الاختلاف** (دمشق دار ترقا، ٢٠٠٣)، ص ٥٧ ـ ٥٨، ٥٩ ـ ٦٠، ٧٥ ـ ٧٦، ١٨٩، ٢٦

مجرّد تَزْعم أنّه «ما فوق إيديولوجي» ويعبِّر عن مصالح وحقوق **جميع** طبقات المجتمع وأفراده دون استثناء.

• المقولة الليبرالية السادسة تقوم على أنّ الفارق الجوهري بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث (المجتمع المدني) هو العلمانية بجميع منطوياتها، الإنسية والعقلانية والليبرالية.[1] ولكنْ تتفاوت وجهاتُ النظر بين فريق «ليبرالي» وآخر حول المضمون الذي يُعطى لمفهوم العلمانية:

ـ فثمة فريق أول يقوم بالخلط بين العلمانية والديموقراطية، ويقول بعدم الحاجة إلى الفَصْل بين الدين والدولة في واقعنا العربي، لأنّ التاريخ العربي ـ الإسلامي لم يسجِّل أيَّ تداخُلٍ بين السلطتين الدينية والسياسية.[2]

ـ وثمة فريق ثان يقول بضرورة فصل الدين عن الدولة.

ـ وهناك فريق ثالث، وهو الأكثر راديكالية، لا يكتفي بمجرد القول بالفصل بين الدين والدولة، بل يطالب أيضًا بفصل الدين عن المجتمع (الدنيا).[3]

• المقولة الليبرالية السابعة هي وجود نموذج عالمي واحد للمجتمع المدني، هو ذاته النموذج الذي تمّ استيلادُه في عصر التنوير الأوروبي.

• المقولة الليبرالية الثامنة هي نظرية «العقد الاجتماعي.» فتيارات التجمّع الليبرالي الجديد تتداول هذه النظرية كمدخل لتأسيس فكرة «دولة الحق والقانون.»

تحليل سريع لمقولات الليبراليين الجدد

بعد عرض أهمّ مقولات الفكر الليبرالي السوري الجديد، سنقوم بقراءة تحليلية نقدية سريعة لبعضها فقط.

I ـ تم التأسيسُ لكثير من هذه المقولات اعتمادًا على علم السياسة البرجوازية، دون أن يكون مصحوبًا بفحصٍ نظريّ نقديّ للمفاهيم المستخدَمة. فجاءت حصيلةُ تلك المحاولات قليلة القيمة من الناحية المعرفية، وإنْ نَجَحَ أصحابُها في توظيف جزء منها في صراعهم السياسي مع السلطة.

فالمضمون الحقوقي المجرّد لمفهوم «مؤسسات الدولة والمجتمع المدني» على سبيل المثال جَعَل منها مجرَّد هياكلَ لا تملأها إلاّ مفاهيمُ «الحق البرجوازي» المجرّد. وهذا الأمر قاد تيارات التجمُّع الليبرالي الجديد إلى طمس الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية القابعة خلف تلك الهياكل الحقوقية الفارغة. وإنّ إصرار الفكر الليبرالي على استخدام علم الحقوق المجرَّد من أجل تحليل بنية الدولة الليبرالية ـ الحلم يصبّ في مصلحة الطبقة البرجوازية السائدة أكثرَ مما يصبّ في مصلحة الطبقات الشعبية؛ ذلك لأنّه يَحْجب الوجه الطبقي للدولة المستقبلية ليُبْرز وجهَها الخدماتيَّ فقط والمسخَّرَ في خدمة الشعب «بكافة طبقاته.»

إنّ علم السياسة البرجوازي يَخْدعنا عندما يقول إنّ تقييد السلطة التنفيذية (الحاكم) برقابة السلطتيْن التشريعية والقضائية يُكْسبها صفةَ العمومية، ويجعلها دولةً لعامة الشعب. والسبب هو أنّه يتجاهل أنّ هاتين المؤسستين مخصّصتان لصياغة الحقّ البرجوازي باحتكار السلطة والثروة، وهما جزء لا يتجزّأ من بنية الدولة الليبرالية الراهنة. أما الرقابة المفروضة على السلطة التنفيذية فهي لضمان التداول السلمي للسلطة داخل الطبقة **الواحدة**، بحيث لا يجري احتجازُها من قِبل فردٍ أو شريحةٍ فيها.

وفي إطار الدولة الليبرالية تبقى مشاركةُ الطبقات الشعبية في صياغة «الحقّ والقانون» ضعيفةً جدًا، إنْ لم تكن معدومة. فجميع البرلمانات الغربية تقريبًا تسيطر عليها الأحزابُ

---

١ ـ المصدر السابق، ص ٤٩.

٢ ـ راجع مشروع موضوعات المؤتمر السادس للحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)، ص ١٧

٣ ـ **المجتمع المدني وهوية الاختلاف**، مصدر مذكور، ص ٢٩٠.

مفهوم «المجتمع المدني» عند الليبراليين الجدد يأخذ طابعًا انعزاليًا أكثر منه تضامنيًا أو توحيديًا

البرجوازية، بسبب الطابع النسبي لتداول السلطة سلميًا عندما يتمّ حصرُها بأحزاب الطبقة الواحدة؛ بينما يُمْنع على الطبقات الشعبية تشكيلُ حالة سياسية مستقلة تمثّلها.

II ـ إنّ اختزال الفكر الليبرالي الجديد للمسألة الديموقراطية في «الحرية الفردية» ينطوي على رفضٍ ضمني لمشاركة الطبقات الشعبية في صياغة القرارَيْن السياسي والاقتصادي. فالمشاركة الفردية تَمْنع هذه الطبقاتِ الشعبيةَ من التعبير عن نفسها بتكوين حالةٍ سياسيةٍ مستقلةٍ عن الأحزاب البرجوازية، تنوب عنها في خوض الصراعات السياسية أو المطلبية ضد سلطة الطبقة البرجوازية المسيطرة. وبذلك تبقى هذه الطبقة وحدها هي الطبقة الاجتماعية المنظّمة التي تستطيع أن تدير السلطةَ وتَصُوغ من موقعها ذاك مضمونَ «الحقّ.»

III ـ يتمُّ اختزالُ مفهوم «المجتمع المدني» عند النخبة الليبرالية الجديدة بسكان المدن، ويُستبعد من مكوّناته سكّانُ الأرياف. فهؤلاء، في أحسن الأحوال، يُعتبرون مجتمعاتٍ نصفَ بدوية، ويتم وصفُهم عادةً بـ «المجتمعات التقليدية المتأخرة.» وداخل هذه «المجتمعات» يأخذ الانقسامُ الاجتماعيُّ شكلاً عاموديًا، بعكس المجتمع المدني الحديث الذي تأخذ الانقساماتُ الاجتماعيةُ داخله شكلاً أفقيًا.[1] لذلك يصبح مستساغًا الحديثُ عند تجمع الليبراليين السوريين الجدد عن وجود عدة مجتمعات داخل الشعب الواحد هي: المجتمعات البدوية، والمجتمعات الريفية، ومجتمعات المدن.[2]

نلاحظ هنا أنّ مفهوم «المجتمع المدني» يأخذ في هذه الحالة طابعًا انعزاليًا، أكثرَ منه تضامنيًا أو توحيديًا. فنحن نفهم المضمون الحقيقي لـ «التضامن الاجتماعي» على أنّه التضامن بين سكان الأرياف الفقراء وسكان المدن الفقراء. كما نرى أنّ مثلَ هذا الحامل الاجتماعي هو وحده القادرُ على تجاوز حالة التأخر الحضاري، إذا ما نُظِّم وأُحسن إعدادُه؛ وهو القادرُ على الانتقال بمشروع المجتمع المدني من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل. وهكذا فإنّ مشروع المجتمع المدني بالشكل الذي نراه يأخذ صيغة «تحالف شعبي ديموقراطي» عريض، وتَدْخل ضمن مكوّناته شرائحُ من البورجوازية الوطنية التي تَرْفض أن تَلْعب أيّ دور كومبرادوري لمصلحة الخارج.

إنّ مشروع المجتمع المدني، كما نراه، سيكون مسخّرًا لخدمة مصالح الطبقات الشعبية، وفي سبيل مقاومة سياسات الإفقار المتزايد التي تَفْرضها المراكزُ الإمبريالية المتقدمة على شعوب العالم الثالث. ومثل هذا التحالف الشعبي هو وحده القادر على التأسيس لتنمية وطنية مستقلة، متمحورةٍ على الذات، وتدير التنميةَ لمصلحة الأكثرية.

ثم إنّ ذلك لا يمسّ بديموقراطية المشروع بل يؤكّدها. وأما مشروعُ الليبراليين الجدد فيريد (عن عمد أو غير عمد) الإبقاءَ على أُحادية خطابه بجعله متمحورًا على «الديموقراطية» وحدها، بمعنى «الحريات الفردية» ـ وهو ما سيكون في ظل السيطرة الطبقية لبورجوازية الدولة الكومبرادورية عُرضةً للانتهاك والانزلاق بالسلطة نحو الاستبداد من جديد.

IV ـ إنّ الليبراليين السوريين الجدد يتجاهلون دور التبعية الاقتصادية والعامل الخارجي في التسبب بانزلاق النخب العربية الحاكمة نحو الاستبداد. وهذا الدور مرشّحٌ للاستمرار رغم تبنّي المراكز الإمبريالية المتقدمة لخطاب «الإصلاح» السياسي للعالم العربي؛ ذلك أنّ هذا الخطاب لا يخرج عن كونه محاولةً لإعادة احتواء انتفاضة الشعوب العربية، عبر تجديد شكل الأنظمة السياسية التي استنفدتْ أغراضَ وجودها السابقة وأصبحتْ عاجزةً عن إدارة أزمات شعوبها.

سورية

١ ـ ٢ ـ المصدر السابق، ص ٣٠٥، ٨